استبيان مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان المقدم للدول الأعضاء والدول المراقبة

ماري لاولر، أيلول/سبتمبر 2021

**تدعو السيدة ماري لاولر** مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان الدول الأعضاء والدول المراقبة لملء الاستبيان التالي. ستسترشد بإجاباتكم في صياغة تقريرها المواضيعي حول مسألة المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على قضايا الفساد الذي سيعرض أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أذار/مارس 2022.

يمكن الوصول إلى الاستبيان والمذكرة المفاهيمية بشأن التقرير على موقع مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان باللغة الإنجليزية (اللغة الأصلية) والفرنسية والإسبانية والروسية والعربية (ترجمات غير رسمية):

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/SRHRDefendersIndex.aspx>

ستُنشر جميع الوثائق المقدمة على الموقع المذكور آنفاً، ما لم يُبين المُرسِل صراحةً عند تقديم الإجابات رفضه إتاحتها للجمهور.

ينبغي ألا يتعد الاستبيان العدد المحدد والذي يبلغ 2500 كلمة. يرجي إرسال الاستبيان كاملاً إلى

 OHCHR-defenders@un.org

**آخر ميعاد لتقديم الإجابات:** 15 تشرين الأول/أكتوبر

معلومات الاتصال:

يرجي تقديم تفاصيل الاتصال الخاصة بكم للتواصل معكم في أية مسائل تخص هذا الاستبيان (اختياري).

hama@aman-palestine.org

يعد الفساد قضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان. وكثيراً ما يتعرض العاملون على هذه القضية إلى الاعتداء عند نشر أو البحث في حالات سوء استغلال السلطة أو التربح من الوظيفة، أو الرشاوى، أو الاحتيال، أو غيرها من الممارسات غير القانونية.

**أسئلة موجهة للمنظمات غير الحكومية/المدافعين عن حقوق الإنسان**

إن المدافعين عن حقوق الإنسان هم أشخاص يعملون سلمياً، بمفردهم أو بالتعاون مع آخرين، على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً وحمايتها، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان.

1. هل ترى حكومتكم الفساد قضية من قضايا حقوق الإنسان؟

**لا ،**

**قد يؤدي الفساد إلى انتهاك حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالفساد يمكن أن يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان عندما يستخدم فعل الفساد قصداً وسيلة لانتهاك حق من الحقوق، أو عندما تتصرف الدولة بحيث تمنع أفراداً من التمتع بحق من حقوقهم أو تعجز عن التصرف بحيث تهيء لأفراد التمتع بذلك الحق. وفي أوضاع أخرى، يكون الفساد عاملاً أساسياً يساهم في سلسلة أحداث تؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان. وفي هذه الحالة، ينتهك الحق بعمل يتفرع عن فعل من أفعال الفساد ويكون فعل الفساد شرطاً لازماً لوقوع الانتهاك. وينشأ هذا الوضع مثلاً إذا سمح مسؤولون عموميون بتوريد نفايات سامة بصورة غير قانونية من بلدان أخرى مقابل رشوة، وتوضع تلك النفايات في مناطق سكنية أو بالقرب منها. فحق السكان في الحياة وحقهم في الصحة من شأنهما أن ينتهكا بسبب الانتهاك الذي كان نتيجة مباشرة للرشوة. وهذا النوع من الفساد يؤثر مباشرة في مجموعة من الناس بأكملها. ومثلما ذكرت لجنة مناهضة التعذيب في تقريرها: "يتطلب الربط بين أطر مكافحة الفساد وحقوق الإنسان في الممارسة العملية فهماً للكيفية التي تسهّل بها حلقة الفساد انتهاكات حقوق الإنسان وتديمها وتجعلها ممارسة مؤسسية"[[1]](#footnote-1) .**

1. كيف تدعم حكومتكم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتصدون للفساد؟

**إذا ما اعتبرنا أن مكافحة الفساد هي دفاع عن حقوق الإنسان فإن الحكومة الفلسطينية أقرت في العام 2019 نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم، وهذا ينسجم مع ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن تتخذ كل دولة طرف تدابير لمعالجة الآثار المترتبة على الفساد، حيث تلزِم المادة 35 الدول الأطراف باتخاذ تدابير لضمان تمتع الأشخاص الذين لحقهم ضرر نتيجة عمل من أعمال الفساد بالحق في رفع دعوى قضائية على المسؤولين عن ذلك الضرر من أجل الحصول على تعويض.**

1. هل صدقت حكومتكم على اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للفساد؟

**نعم انضمت دولة فلسطين رسميا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام 2014.**

1. إذا كانت الإجابة نعم، أي إجراءات اتخذتها حكومتكم من أجل تطبيق المادة 13 من الاتفاقية بما في ذلك "..تشجيع مشاركة الأفراد والمجموعات خارج القطاع العام الفعّالة، على سبيل المثال المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمعات في الحد من الفساد والتصدي له..."
* **تم تشكيل لجنة حكومية للتواصل والشراكة مع المجتمع المدني بتاريخ 28/7/2016 وفقاً لقرار مجلس الوزراء، إلا أن هذه اللجنة لم تجتمع سوى مرتين منذ تأسيسها، ولا تتبع الحكومة في كثير من الأحيان نهجا تشاركيا حقيقيا مع منظمات المجتمع المدني، ولكن المجتمع المدني ُيشارك ويساءل في التشريعات والسياسات ويراقب شعبيا على أعمال الحكومة.**
* **قامت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية بالعام 2019 بتفعيل النهج التشاركي وتكريس العمل المشترك مع المجتمع المدني من خلال تشكيل فريق وطني يعنى بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ضم ممثلين عن كل شركاء الهيئة الذين يمثلون المجتمع الفلسطيني .**
1. إن لم تكن حكومتكم قد صدقت على الاتفاقية بعد، هل تشاركون في أي أعمال تناصر التصديق عليها؟
2. هل تعرض أحد المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على قضايا لاعتداء جسدي في بلدكم بما في ذلك القتل، في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 و30 حزيران/يونيو 2021؟ ما هي الإجراءات المُتَّخَذة لمعاقبة الفاعلين؟

**تعرض الناشط نزار بنات الى القتل بتاريخ 24/6/2021، على أثر ذلك جرى نزول متظاهرين إلى الشارع للاحتجاج والتنديد بقتل الناشط نزار بنات وتم قمعهم من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية باساليب مختلفة منها الضرب والسحل والاعتقال السياسي دون تهمة وجرى الاعتداء على الصحفيين والصحفيات المتواجدين لتغطية المظاهرات وسحب أجهزتهم وكاميراتهم، ويجري حاليا محاكمة عناصر الأمن المتهمين بقتل الناشط نزار بنات.**

1. هل أجريت تحقيقات في الاعتداءات وأعمال الترهيب والتحرش التي تعرض لها الناشطون في مجال التصدي للفساد وعوقب مرتكبو هذه الجرائم؟ برجاء تقديم تفاصيل هذه الحالات إن وجدت.

**اعتبر بعض السياسيين ان ما جرى من اعتداءات على المتظاهرين خطأ ولكن لم تجر أية تحقيقات مع المعتدين او معاقبة من قاموا بذلك**.

1. هل يمكنكم مشاركة الممارسات الحسنة (القائمة على أدلة) التي أثبتت كفاءتها فيما يخص حماية المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على قضايا فساد؟

**أحيانا توفير الحماية الوظيفية لبعض المبلغين عن قضايا الفساد**

1. أي إجراءات اتخذتها حكومتكم لنشر عمل المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على قضايا فساد والاحتفاء به؟

**لا تقوم الحكومة باتباع نهجا تشجيعيا للناشطين في مكافحة الفساد، فيما هيئة مكافحة الفساد تقوم بتوزيع جوائز على الطلبة في مسابقات تجريها على مستويات مختلفة.**

1. ما هي الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تتخذها حكومتكم من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين على قضايا مكافحة الفساد؟
2. **تشجيع الناشطين في مكافحة الفساد من خلال الاحتفاء بنشطاء او مؤسسات ناشطة في مكافحة الفساد من خلال احتفال سنوي رسمي.**
3. **منح مساحة وافية في وسائل الإعلام الرسمي يظهر فيها ناشطين من المجتمع المدني الناشطين في مكافحة الفساد.**
4. **الإشادة في المبلغين الشجعان الذي قدموا بلاغات أدت الى كشف قضايا فساد.**
1. **التقرير السنوي السابع للجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، CAT/C/52/2، الفقرة 76 وما تلاها.** [↑](#footnote-ref-1)